

محطات لا تنسى في مسيرة النضال النقابي في مملكة البحرين :

| السنة       | الحدث  |
|-------------|--|
| 1926 - 1929 | ( قبل اكتشاف النفط) شهدت البحرين سلسلة من الاحتجاجات والتظاهرات العمالية حيث قام الفاعلون بالاحتجاج على القوانين الظالمة لتجديدهم الفروض للفواصين وأصحاب السفن (التواخذة) ثم تطورت إلى مطالبات إصلاحية أخرى على إثر كساد سوق اللؤلؤ عام 1929.  |
| 1932        | تم اكتشاف النفط في البحرين والذي أدى إلى نشوء الطبقة العاملة، وذلك من خلال اجتناب شركة باكو فيه تسويق النفط. وحدث هذا الإضراب على يد عمال خزانات سترتا التابعة لشركة باكو. وكان من ضمن الأسباب الرئيسية لهذا الاحتجاج هو توظيف البحرينيين عن طريق مغاوري العمال المحليين حيث لا يتم توظيفهم مباشرة مما يتسبب للمعامل أن يأخذ القسط الأكبر من أجور العمال التي تدفعها شركة باكو. إضافة إلى أن عوائد النفط لا تدخل في ميزانية الدولة وإنما تحول للحاكم مباشرة. ولذا جاء هذا الإضراب للمطالبة بأمرين هما:<br>■ زيادة الراتب.<br>■ تحسين ظروف وأوضاع العمال.   |
| 1938        | نظم أول إضراب عمالي في البحرين بصفة خاصة وفي الخليج بصفة عامة ويعتبر هذا العام الذي بدأت شركة باكو فيه تسويق النفط. وحدث هذا الإضراب على يد عمال خزانات سترتا لشركة باكو. وكان من ضمن الأسباب الرئيسية لهذا الاحتجاج هو توظيف البحرينيين عن طريق مغاوري العمال المحليين حيث لا يتم توظيفهم مباشرة مما يتسبب للمعامل أن يأخذ القسط الأكبر من أجور العمال التي تدفعها شركة باكو. إضافة إلى أن عوائد النفط لا تدخل في ميزانية الدولة وإنما تحول للحاكم مباشرة. ولذا جاء هذا الإضراب للمطالبة بأمرين هما:<br>■ زيادة الراتب.<br>■ تحسين ظروف وأوضاع العمال.  |
| 1972-1954   | تميزت إضرابات ديسمبر 1954 ومارس 1965 و1972 بكونها الأبرز في تاريخ مسيرة الحركة العمالية في البحرين ومحاولاتها لتنظيم نفسها نقابياً حيث كان رد الحكومة على هذه الإضرابات قاسياً وبصورة تتسجم مع التمتع الذي ساء في تعاملها مع الحركة العمالية. شكل اتحاد العمل البحراني الذي كان لعمال باكو دوراً أساسياً في تأسيسه.  |
| 1955        | وفي عام 1955 تم الاعتراف الرسمي بحقوق العمال في تشكيل نقاباتهم. وفي نفس السنة حدثت إضرابات في شركة (إمكي) وهي شركة سويدية تبني المساكن في العوالي وكان شرخ الإضرابات هو تحسين ظروف العمل والأجور. كما كان من الإنعقاد لصان قانون العمل في نفس العام والذي استمر الحوار فيه قرابة العامين إلا أن بعض أصحاب العمل كانوا يصدرون العقيبات كي يؤخروا صدور القانون وعدم الفرغ منه.   |
| 1957        | صدر قانون العمل بعد أن تم حذف وشطب العديد من مواد. كما أن حكومة أسست التي خلفت حكومة الجبريد رفضت العمل بالقانون وجمدت البنود المتعلقة بحق العمال والمهنيين من تشكيل نقاباتهم واتحاداتهم وفتت حملة اعتقالات وتسرير طالت العديد من النقابيين والقائمين الوظيفية.<br>وفي نفس العام وبعد جهود هيئة الاتحاد الوطني والتفاف الطبقة العاملة والجماعير البحرينية اجتمع الجميع بقيادةهم في المناسبات في مؤتمر ضمي حضوره العديد من أعضاء مختلف القطاعات والفئات الشعبية. تأسيس مجلس من 12 عضواً يمثلون مختلف القطاعات والفئات الشعبية.<br>إرسال مذكرة إلى حاكم البلاد بشأن مطالب الشعبية.<br>وعلى ضوء ذلك رفعت هذه المطالب إلى الحكومة حيث امتنكت الحكومة وأصدرت قراراً يقضي بتشكيل لجنة استشارية مكونة من تسعة أعضاء (3 يمثلون وزارة النفط و3 يمثلون شركة النفط و3 ممثلين عن اتحاد العمل البحراني) حيث تم انتخاب جبير من بريطانيا السيد مارشال عضو حزب العمال البريطاني. وبعد 38 جلسة استمرت قرابة السنة والتصف صان قانون العمل بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل الحكومة التي المسودة الأصلية التي سبق الاتفاق عليها بالإضافة إلى قانون التوظيفات. تم إصدار قانون العمل وذلك بعد إجراء بعض التعديلات عليه من قبل الحكومة على المسودة الأصلية التي تم الاتفاق عليها. |
| 1958        | تم حل اتحاد العمل البحراني اختياري على خلفية الوضع السياسي وما آلت إليه الأمور من مضايقات وملاحقات والتناطحن سياسياً ومن بينهم عضو في الهيئة الإدارية لاتحاد العمل.  |
| 1961        | جلبت شركة باكو معنة خاصة من مكاتب الشركة الأم في نيويورك لدراسة وضع شركة باكو وكيفية مواجهة الحركة العمالية النشطة فيها. وبعد دراسة كافة الأنشطة النقابية والعمالية قدمت البعثة تقريراً اقترحت فيه فصل 1500 عاملاً بحرينياً وتحويل جميع أقسام الدورية والإرشادات إلى المغايرين. كما ألغيت إدارة الشركة الترهيب والترغيب والبطش لتسريح عدد العدة الهائل من العاملين مستعينة بدائرة العمل وأجهزة الأمن القمعية.  |
| 1965        | تمادت الشركة في سياسة التسريح حيث قامت في فبراير عام 1965 بتسريح 400 عاملاً دفعة واحدة، وفي مارس 450 عاملاً واستمرت عملية التسريح حتى وصل عدد المسرحين إلى 1500 عاملاً. التهب الشارع وفتت حملة اعتقالات وتسرير طالت العديد من النقابيين والقائمين الوظيفية.<br>وفي نفس العام وبعد جهود هيئة الاتحاد الوطني والتفاف الطبقة العاملة والجماعير البحرينية اجتمع الجميع بقيادةهم في المناسبات في مؤتمر ضمي حضوره العديد من أعضاء مختلف القطاعات والفئات الشعبية. تأسيس مجلس من 12 عضواً يمثلون مختلف القطاعات والفئات الشعبية.<br>إرسال مذكرة إلى حاكم البلاد بشأن مطالب الشعبية.<br>وعلى ضوء ذلك رفعت هذه المطالب إلى الحكومة حيث امتنكت الحكومة وأصدرت قراراً يقضي بتشكيل لجنة استشارية مكونة من تسعة أعضاء (3 يمثلون وزارة النفط و3 يمثلون شركة النفط و3 ممثلين عن اتحاد العمل البحراني) حيث تم انتخاب جبير من بريطانيا السيد مارشال عضو حزب العمال البريطاني. وبعد 38 جلسة استمرت قرابة السنة والتصف صان قانون العمل بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل الحكومة التي المسودة الأصلية التي سبق الاتفاق عليها بالإضافة إلى قانون التوظيفات. تم إصدار قانون العمل وذلك بعد إجراء بعض التعديلات عليه من قبل الحكومة على المسودة الأصلية التي تم الاتفاق عليها.     |
| 1968        | إضراب عمال وزارة الكهرباء والماء في منطقة الجفير حيث دفع العمال حرية العمل النقابي إلى جانب مطالب أخرى مثل غلاء المعيشة، وتوفير معدات السلامة والأحوالات.  |
| 1970        | إضرابات وزارة الصحة وشركة البروق واللايكس ووزارة الأشغال العامة في يونيو واضراب شركة ألبا في شهر نوفمبر من نفس العام، ولتحسين المطالب العمالية هي:<br>■ حرية العمل النقابي. ■ زيادة الأجور. ■ تحسين ظروف العمل.<br>■ توفير مستلزمات السلامة في مواقع العمل. ■ توفير المواصلات من وإلى موقع العمل.<br>وقد نتج من هذه الإضرابات التي دامت 9 أيام تحسين نسبي لظروف العمل.   |
| 1971        | الإعلان عن تأسيس اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والمنضمين وأصحاب المهن الحرة في البحرين وكان ذلك تديباً للعمل النقابي العنفي. ومع نهاية عام 1970 قامت اللجنة التأسيسية مع الانضمام البريطاني وإعلان الاستقلال السياسي للبحرين تشكيل اللجنة التأسيسية حتى تقدم 1500 عاملاً إلى وزارة العمل لمسانحهم بإقامة التنظيمات النقابية، وكان رد الحكومة على ذلك الطلب باعتقال القادة العماليين.  |
| 1972        | الإعلان عن الإضراب الأول في مختلف مواقع العمل والاتحاد العمالية بحقهم في تشكيل النقابات والاتحاد مع دفع المطالبات المحلية والإقليمية بقوات من المملكة العربية السعودية شن حملات الاعتقال والتي طالت أغلب أعضاء اللجنة التأسيسية.<br>تأزم الوضع بين الحكومة والعمال حيث بدأ الإضراب الأول في شركة طيران الخليج (قسم صيانة الطائرات) يطول الإضراب 9 أيام في 8 مارس في اليوم الثالث تضامن عمال دائرة الترميم والأقسام الأخرى في شركة الكهرباء التي انضمت لرد الإضراب إلى عمال وموظفي وزارة الصحة وعمال الإنشاءات بالمنطقة الصناعية بميناء سلمان. وفي يوم السبت الموافق 14 مارس اشتعل إضراب عمال شركة ألبا حيث اصعدت الشركة البحرينيين واعتقلت العديد من العمال والقيادات العمالية. وفي 14 مارس من نفس العام شكلت لجنة وزارية للحوار مع العمال ورايسة اللجنة العمالية مقابل توظيف الإضراب. تم يحصل العمال آنية نتيجة من اللجنة الوزارية التي عقدت 16 اجتماعاً ما بين 15 إلى 22 أبريل حيث شارك فيه ممثلو العمال وإدارات والشركات والإسكان ووزير العمل ووزير المهندسين والزراعة. وكانت النتيجة المعاملة والتأجيل تحت شعار مشروع البرهان القادم في الطريق والى البلاد مقبلة على حياة دستورية جديدة.   |
| 1974        | نشطت الحركة النقابية العمالية مع دفع السلطة باستغلال الوضع بالقمع وحملات الاعتقال في صفوف النشطاء من النقابيين والعمال.  |
| 1979-1975   | بمرور العمل العنفي والى مشارك النقابيين خلال هذه الفترة في حضور المؤتمرات والندوات والمدورات النقابية على المستوى العربي والدولي. ومع نهاية عام 1979 قامت اللجنة التأسيسية بالاتحاد مع الدول التي لم يستمر حيث قامت المحاربات باعتقالات واسعة في صفوف الحركة النقابية تحت شعار المؤامرة ضد النظام حيث ساعدوا في ذلك العمل القنصلي. صدور قانون أول للدولة وحل المجلس الوطني. إصدار مشروع بتشكيل اللجان العمالية الاستشارية.   |
| 1980        | أعيد تشكيل اللجنة التأسيسية ولجانها الفرعية من خلال التواصل والتسليم مع النقابيين المهجرين خارج البلاد وعلى رأسهم النقابي محمد المرطبي، ومن خلال علاقته العربية والدولية والاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب.   |
| 1982        | تأسيس الشركة في بعض الشركات.   |
| 1983        | تأسيس اللجنة العامة لعمال البحرين.   |
| 1996        | انتفاضة النشطاء التي لى إثرها أصبحت التغييرات السياسية الجديدة في البلاد.  |
| 2001        | 28 مايو 2001 رفعت اللجنة العامة لعمال البحرين رسالة لسو الأمير حمد بن عيسى للمطالبة بحقوقهم العمالية وعلى رأسها تنظيم العمل النقابي. كما رفعت اللجنة العمالية خطاباً بتاريخ 26 سبتمبر 2001 وفي العهد ورئيس لجنة الميثاق مرفقاً بوزارة العمل مشروع قانون النقابات العمالية. كما تقرر في 22 مايو 2002 التحول من اللجنة العامة لعمال البحرين إلى الاتحاد العام لعمال البحرين.   |
| 2002        | في 23 سبتمبر صدر المرسوم الملكي 33 لقانون النقابات.<br>في شهر أكتوبر بدء الانتخابات المجلس النقابي.<br>في 23 إبريل 2002 رفق الاتحاد العام خطاباً للحد من عيسى آل خليفة متضمناً رغبته على أن يتم إصدار أمر بإعلان الأول من مايو من كل عام عطلة رسمية في مملكة البحرين.  |
| 2003        | تشكيل لجنة منتخبة لصياغة النظام الأساسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.  |

المصدر: مختصر حول تاريخ الحركة العمالية والنقابية في مملكة البحرين - جعفر خليل إبراهيم الأمين العام المساعد للإعلام والنشر بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين



زبدة القول.



بشيرة خليفة قاسم  
B7747@hotmail.com

النائب د. علي أحمد،  
و«ملح البلد» ..

سعادة النائب د. علي أحمد عبدالله، رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب في كنتف لجنحة الموقرة يتبع ملف غاية في الأهمية والوضوح، لما له من مساس بصير مئات بل آلاف المواطنين البحرينيين المخلصين من عمال مصانع وموظفي منشآت اقتصادية، يسهمون في الظل في بناء أوطانهم بعرق جبينهم ونفاس ولانهم لهذه الأرض الطيبة . إنه ملف الحراك النقابي وما يصاحبه من مآخيل والبعض بالتعددية النقابية ما خلف المنشأة، وكما تعلم سعادتك أن الحركة النقابية في البلاد حركة حديثة نسبياً إذ ما قوت بدول أخرى كتنوس مثلاً ( 1931 ) أو سوريا ( 1938 )، إلا أنه وبعد إقرار قانون النقابات بموجب المرسوم الملكي رقم (33) لعام 2002 بعد ضلالت استمرت لعدود من الزمن خلال الزمن المنصر، فإن ثمة توجهات قيادية عليا تركز باتجاه احترام العمل النقابي، كي يتواءم مكانته المرموقة بين أقرانه من الدول في البلاد النشطة - فإنه من الأهمية بمكان عدم تقاطع القطاع الخاص، خصوصاً أن الوضع الاقتصادي في البلاد بات يهدد المستوى المعيشي، ويلقى بظلاله على جميع المواطنين (قطاع عام / خاص)، من هنا فإن الفرصة كانت زيادة طفيفة، لا تنماش وحجم إيرادات البلاد النشطة - فإنه من الأهمية بمكان عدم تقاطع القطاع الخاص، خصوصاً أن الوضع الاقتصادي في البلاد بات يهدد المستوى المعيشي، ويلقى بظلاله على جميع المواطنين (قطاع عام / خاص)، من هنا فإن الفرصة صافقة نحو تحسين الأوضاع العمالية والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة، علماً أن ولاء العامل وإخلاصه في عمله من شأنه أن يصب في زيادة ربحية المنشأة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

وعليه، فإنه أتمنى لسعادتكم مطالب النقابيين الخاصة بضرورة الإسهام كسلطة تشريعية في حلحلة الملف النقابي واعطائه أولوية ضمن انعقاد الدور الثاني للنص التشريعي الثاني للمجلس الوطني، وذلك بالنظر في مسألة التصديق على الاتفاقيات الدوليةين (87) و(98) من قانون منظمة العمل الدولية، التي سنؤدي بدورها إلى ترسيخ قيم الشراكة المجتمعية بين أطراف الإنتاج الثلاثة (عامل / رب عمل وحكومة) في سبيل تعزيز ذوات الحركة النقابية، وهذا لن يتحمل إلا باحترام العمل النقابي في الداخل أولاً، بتقنين المادة (110) من القانون، والتي تنص بصير النقابيين في حال تعرضهم لفصل تعسفي جراء ممارستهم للنشاط النقابي.

سعادة النائب د. علي أحمد أن ملف العمل النقابي متقل بكثير من القضايا المضنية، وأحسب أن الملف الذي قمت بإعداده حول الحراك النقابي والمنشور في الصحيفة على مدى يومين قد يسهم في إثراء حصيلة معلوماكم حول واقع وتحديات العمل النقابي في البحرين اليوم . سوف لن تكون طماعين وحجم بمقاسه العامل نسبة من أرباح منشأته الأم كما هو الحال في الدول المتقدمة، ولكن حسينا الطامحين بتقنين النقابات العمالية لإيجاد حل لازمة أوسمة الخدمة العالقة منذ زمن توفير، ومطابقة فروض البناء والرشاء التي تقدمها المنشأة لتوظيفها وشغلي الأتاه دون فوائدهم بصحاح أرباح المنشأة الأخذة في التصاعد، ليسموا وأن العطار ومواد البناء أخص الذين في التصاعد المظهر، في حين نسبة القرض المقدم من الشركة ( مملك سر) منذ سنوات طوال، فأين العمالة في ذلك ؟ سعادة النائب د. علي أحمد، لا يزال العمل النقابي المتفق في بداياته، وللمبادرات وخصوصيتها نحو تشكيل قيمة الحدث ورسم أطر تحركاته بالنسوة التي تعود بالنفع على الجميع، فاحسوا المجال للحركة النقابية أن تنتفض، وأعطوا مزيداً من الحقوق لعمال الصانع الأساس ( ملح البلد) في شراكة اجتماعية، نحو تنمية اقتصادية مستدامة !

- والله من وراء القصد -